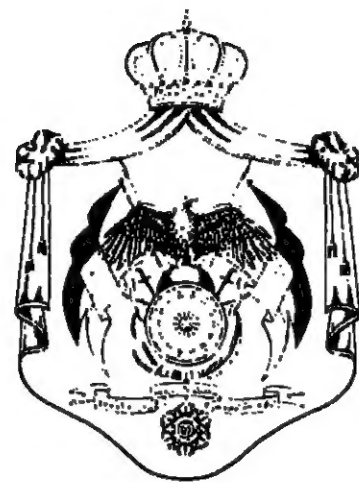
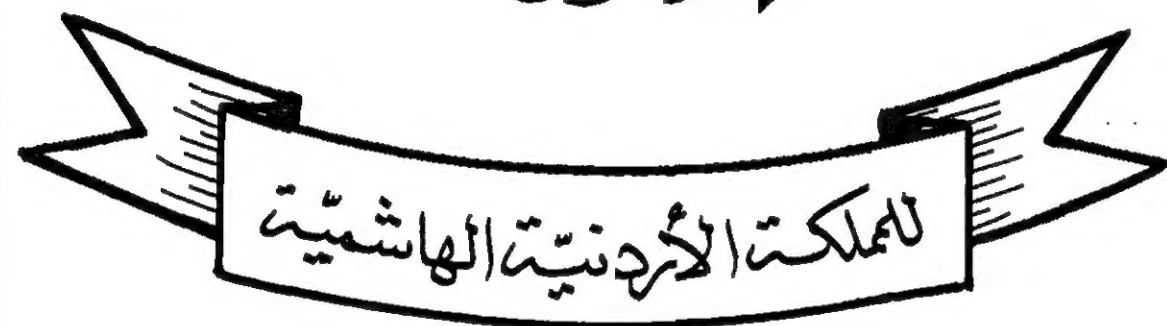


ملحقاً عند الإصدار



٧٩٤
٧

الألوية الرسمية



عمان: الخميس ٢٢ شعبان سنة ١٤١٧ هـ. الموافق ٢٧ كانون ثاني سنة ١٩٩٧ م.

العدد: : ٤١٧٦

ملف من المجلد

الجمهورية العربية السورية
فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
١	- اتفاقية النقل البحري بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و حكومة الجمهورية اللبنانية
١٦	- بروتوكول التعاون في مجال الشباب والرياضة بين المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية
١٩	- اعادة تشكيل مجلس تنظيم القيم البترا
٢٠	- تعليمات علاوات الانتقال والسفر لرؤساء البلديات لسنة ١٩٩٦
٢١	- اجراءات الحصول على رخصة حيازة سلاح ناري
٢٤	- امر الغاء تفويض صادر عن وزير الداخلية
٢٥	- تعليمات معدلة لتعليمات تنظيم اعمال المأذونين الشرعيين
٢٥	- تصحيح خطأ

الجريدة الرسمية

* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٥٩) تاريخ ١٩٩٦/١١/٩ المتضمن اتفاقية النقل البحري بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليونانية التي تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٤ بشكلها التالي :

اتفاقية النقل البحري

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الهيلينية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الهيلينية (المشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين).

رغبة منهما في تطوير التعاون في مجال النقل البحري بين بلديهما والمساهمة في تطوير الشحن الدولي على اساس مبدأ حرية النقل البحري.

اخذين بعين الاعتبار المبادئ المدرجة في القانون الدولي وعلى وجه الخصوص المبادئ البحرية الدولية ، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي :

المادة الاولى

لاغراض هذه الاتفاقية :

١ - تعني عبارة (سفينة الطرف المتعاقد) كل سفينة مسجلة في سجل السفن لذلك الطرف وتحمل علمه.

الجريدة الرسمية

مكتبة
رقم
٢٢٥٩
تاريخ
١٩٩٦/١١/٩

الا ان هذه العبارة لا تشمل :

- ١ - السفن الحربية وسفن القوات المسلحة.
- ب - السفن التي يقتصر نشاطها على الامور الادارية والكومعية.
- ج - سفن الابحاث العلمية.
- د - سفن الصيد البحري.

٢ - تعني عبارة (عضو الطاقم) الربان وكل شخص يعمل اثناء الرحلة على متن السفينة بمهام وواجبات مرتبطة بتشغيل السفينة ومزاج يسجل الطاقم.

٣ - تعني عبارة (النقل الساحلي) نقل البضائع والركاب بين موانئ احدى الطرفين المتعاقدين. تشمل عبارة (النقل الساحلي) عملية نقل البضائع التي تكون مصحوبة ببوليصة شحن بغض النظر عن منشأ البضاعة والجهة المرسل اليها، معاد شحنها بصورة مباشرة او غير مباشرة في موانئ احدى الطرفين المتعاقدين لغرض نقلها الى ميناء اخر في ذات الطرف. تنطبق نفس الشروط على الركاب حاملي تذاكر السفر.

٤ - تعني عبارة (نقل بحري دولي) كل عملية نقل بالسفينة باستثناء الحالات التي تكون فيها السفينة مشغلة بين اماكن معينة تقع في اقليم احدى الطرفين المتعاقدين.

٥ - تعني عبارة (التشريعات الوطنية) القوانين واللائحة والتعليمات الصادرة عن السلطات المختصة لاي من الطرفين المتعاقدين كل على حدة.

المادة الثانية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تطوير علاقات الشحن البحري بينهما وفق مبادئ الحرية والمنافسة العادلة وحرية الملاحة والامتناع عن القيام باية اعمال من شأنها التأثير السلبى على

هكذا منه لاصد

حركة النقل البحري الدولي والتجارة، وينطبق مبدأ عدم التمييز على الأنشطة التجارية للأفراد والجهات الاعتبارية المشغلة للسفن التي تحمل علم أحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

المادة الثالثة

١ - يعمل الطرفان المتعاقدان ضمن حدود بشريعتيهما الوطنية على بذل الجهود للحفاظ والاستمرار بتطوير التعاون المشترك بين السلطات المختصة في بلديهما، وعلى وجه الخصوص، اتفق الطرفان المتعاقدان على التشاور وتبادل المعلومات البحرية بين سلطاتهما المختصة.

٢ - تعني عبارة (السلطة المختصة):

- في المملكة الأردنية الهاشمية : وزارة النقل

- في الجمهورية اللبنانية : وزارة البحرية التجارية

٣ - في حال حدوث أية تغييرات تتعلق بأسماء أو وظائف السلطات المختصة يلتزم الطرفان المتعاقدان بإرسال الإشعارات الضرورية بذلك من خلال القنوات الدبلوماسية.

المادة الرابعة

اتفق الطرفان المتعاقدان على تزويد كل منهما الآخر ضمن حدود امكانياته بالمساعدات الفنية لتطوير النقل البحري. ولهذا الغرض يعمل الطرفان المتعاقدان على تعزيز وتشجيع وتطوير الاتصالات والتعاون بين منظمات الشحن والمؤسسات ذات العلاقة.

المادة الخامسة

١ - اتفق الطرفان المتعاقدان على اتباع مبدأ الحرية والمنافسة العادلة في النقل البحري الدولي خصوصاً فيما يتعلق :

أ - ضمان حرية حركة سفن المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية في النقل

البحري للبضائع والركاب بين الطرفين المتعاقدين وبين موانئهما وموانئ دول

أخرى.

ب - التعاون فيما بينهما على إزالة أية عقبات قد تعيق تطور التجارة البحرية بين موانئهما.

ج - الامتناع عن أية إجراءات قد تحول دون مشاركة سفن الطرفين المتعاقدين في التجارة البحرية بين موانئ الطرفين المتعاقدين وموانئ دول أخرى.

د - إلغاء أية قيود ثنائية محافظ عليها بشكل كامل أو جزئي تتعلق بالنقل البحري الدولي للبضائع والركاب على سفن الطرفين المتعاقدين.

هـ - إلغاء أية ترتيبات تتعلق بالمشاركة في نقل الحمولات في حال كون مثل هذه الترتيبات مشمولة في الترتيبات الثنائية القائمة بين الطرفين المتعاقدين.

٢ - لا تؤثر أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على حقوق سفن الدول الأخرى في المشاركة بنقل التجارة البحرية بين موانئ الطرفين المتعاقدين.

٣ - لا يوجد في أحكام هذه المادة ما يمنع الطرفين المتعاقدين من اتخاذ الخطوات المناسبة لتأمين المشاركة البحتة لاسطولهما التجاري في نقل التجارة الدولية على أسس تجارية وتنافسية.

٤ - لا تطبق أحكام هذه الاتفاقية على النقل الساحلي.

هكذا منه المبرر

المادة السادسة

يجوز لسفن كل من الطرفين المتعاقدين عند زيارة ميناء الطرف المتعاقد الآخر لتفريغ جزء من حمولتها وبعد التزامها بالتشريعات الوطنية لذلك الطرف ان تحتفظ على متنها بالجزء المتبقي من البضاعة المعنونة لميناء آخر سواء في ذلك البلد او في بلد آخر، او تحميل البضاعة على سفينة اخرى. دون تسديد اية رسوم غير اعتيادية، وب نفس الطريقة يجوز لسفن كل من الطرفين المتعاقدين زيارة ميناء واحد او اكثر من موانئ الطرف المتعاقد الآخر لتحميل كامل او جزء من حمولتها المعنونة الى موانئ اجنبية دون تسديد اية رسوم غير اعتيادية.

المادة السابعة

١ - اتفق الطرفان المتعاقدان على أهمية التعاون في حقل التدريب خصوصاً تدريب الكوادر المينائية والبحرية في مؤسسات التدريب البحري للدول الاخرى.

٢ - مع الاخذ بعين الاعتبار احكام المادة (٥) من هذه الاتفاقية يعمل الطرفان المتعاقدان على منح سفن الطرف المتعاقد الآخر التي تزور موانئه كافية التسهيلات الممكنة والمساعدة التي تحتاجها طبقاً للتشريعات الوطنية لكل طرف على حده.

المادة الثامنة

١ - يمنح كل من الطرفين المتعاقدين سفن الطرف المتعاقد الآخر افضل معاملة لنشاطاتها التجارية الاعتيادية فيما يتعلق بالدخول والخروج الى الموانئ والرسو

واستخدام كافة تسهيلات الميناء والتحميل والتفريغ للبضائع والنقل من سفينة الى اخرى، وتحميل وتفريغ الركاب، وتسديد رسوم وبدلات خدمات الموانئ واستخدام التسهيلات الملاحية.

٢ - لا تنطبق احكام الفقرة (١) من هذه المادة على اية امتيازات ناتجة عن مشاركة أي من الطرفين المتعاقدين في اية اتفاقية تكامل اقتصادي من أي نوع.

المادة التاسعة

يعمل الطرفان المتعاقدان ضمن حدود تشريعاتهما الوطنية وانظمة موانئهما بالاضافة الى التزاماتهما المحددة بالقانون الدولي على اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتسهيل وتفعيل الحركة البحرية ومنع أي تأخير غير ضروري للسفن وتفعيل وتسهيل تطبيق الاجراءات الرسمية المتعلقة بالجمارك والصحة والشرطة والموانئ قدر الامكان واية اجراءات رسمية اخرى تتعلق بالموانئ.

المادة العاشرة

١ - يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بمستندات جنسية السفن واية مستندات اخرى للسفن صادرة او معترف بها من قبل الطرف المتعاقد الآخر. كما يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بشهادات السلامة الصادرة عنهما لسفنتهما شريطة ان تكون هذه الشهادات تتفق مع احكام المواثيق الدولية ذات العلاقة النافذة المفعول.

مكتبة من الامم المتحدة

٢ - أن تخضع سفن أي من الطرفين المتعاقدين التي تحمل شهادات قياس الحمولة لإعادة القياس في موانئ الطرف المتعاقد الآخر وتؤخذ البيانات الواردة في تلك الشهادات كأساس لاحتساب رسوم الموانئ من أي نوع أو طبيعة شريطة أن تكون هذه الشهادات تتفق مع احكام الموائيق الدولية النافذة المفعول فيما يتعلق بقياس الحمولة. يحترف الطرفان المتعاقدان بشهادات الحمولة للسفن التي لا يزيد طولها عن ٢٤ مترا والصادرة بموجب التشريعات الوطنية لكلا الطرفين المتعاقدين.

تخفيض بدلات خدمات الموانئ. والارشاد بشكل خاص لنقلات النفط ذات خزانات الحمولة المعزولة (SBT) او ذات البدن المزدوج من خلال:

أ - طرح سعة خزانات الحمولة المعزولة (SBT) او الفراغات بين البدن المزدوج للسفينة من حمولتها الاجمالية وفقا لقرار المنظمة البحرية الدولية (IMO)

رقم (١٨/٧٤٧/١) او

ب - اجراء خصم يتناسب مع النسبة المئوية التي تشكلها سعة خزانات الحمولة المعزولة (SBT) او الفراغات بين البدن المزدوج للسفينة وحمولتها الاجمالية.

٣ - بصرف النظر عن البيع الاجباري الناتج عن قرارات المحاكم لا يجوز تسجيل سفن أي من الطرفين المتعاقدين بسجل الطرف المتعاقد الآخر بدون تقديم شهادة صادرة عن السلطات المختصة لمصدر السفينة تؤكد بأن السفينة قد شطب من سجل ذلك الطرف المتعاقد.

المادة الحادية عشرة

١ - يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بوثائق تعريف اعضاء الطاقم الصادرة عن السلطات المختصة في الطرف المتعاقد الآخر الذين يحملون جنسيته. ويمنح حاملي تلك الوثائق الحقوق المنصوص عليها في المادتين ١٢، ١٣ من هذه الاتفاقية حسب ما تضمنته من شروط.

ان وثنائق التعريف المذكورة اعلاه هي:

- بالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية: سجل البحار وجواز السفر الاردني.
- بالنسبة للجمهورية الهيلينية: سجل البحار وجواز السفر اليوناني.

٢ - تطبق احكام المادتين ١٢، ١٣ من هذه الاتفاقية على أي شخص ليس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين ولكنه يحمل وثيقة تعريف تتفق مع احكام اتفاقية تسهيل الحركة البحرية الدولية لعام (١٩٦٥) وملحقاتها او الوثائق الصادرة طبقا لاحكام الاتفاقية رقم ١٠٨ لمنظمة العمل الدولية لعام (١٩٨٥) فيما يتعلق بمستندات التعريف الوطنية للملاحين.

٣ - تطبق احكام المادتين ١٢، ١٣ من هذه الاتفاقية قدر الامكان على أي شخص من غير مواطني المملكة الاردنية الهاشمية او الجمهورية الهيلينية ويمتلك وثيقة تعريف غير الوثيقة المشار اليها في الفقرة ٢ من هذه المادة.

المادة الثانية عشرة

يسمح لاعضاء طاقم سفن أي من الطرفين المتعاقدين والذين يمتلكون وثائق تعريف البحارة المبينة في المادة ١١ من هذه الاتفاقية انشاء تواجد سفنهم في موانئ الطرف المتعاقد الآخر بالنزول بصفة مؤقتة الى الشاطئ دون الحصول على تأشيرة دخول. شريطة تقديم ربان السفينة قائمة بالطاقم الى السلطات المختصة وفق احكام التعليمات النافذة في ذلك الميناء.

المادة الثالثة عشرة

١ - يسمح لعملة وثنائق تعريف البحارة المحددة في المادة ١١ من هذه الاتفاقية بدخول ومغادرة اقليم الطرف المتعاقد الآخر كمسافرين بواسطة اية وسيلة نقل لغرض

هذا منه ٢٠٢٠

الاتحاق الى سفنهم او التحويل الى سفينة أخرى والمزور بالترانزيت للالتحاق بسفنهم في بلد آخر او العودة الى بلادهم وفي حالة الطوارئ او لاي سبب اخر توافق عليه سلطات الطرف المتعاقد الاخر.

٢ - في جميع الحالات المبينة في الفقرة ١ من هذه المادة يلتزم كافة البحارة بالحصول على التأشيرة اللازمة التي تمنحها السلطات المختصة للطرف المتعاقد الاخر في اقصر فترة ممكنة.

المادة الرابعة عشرة

١ - بمراعاة احكام المواد ١١، ١٢، ١٣ من هذه الاتفاقية، تطبيق الانظمة الوطنية لكل طرف متعاقد فيما يتعلق بدخول واقامة ومغادرة الاجانب لاراضي الطرفين المتعاقدين.

٢ - يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بالحق في رفض دخول و / او اقامة البحارة غير المرغوب فيهم في اراضيهم.

٣ - تطبيق احكام المادتين ١١، ١٢ من هذه الاتفاقية على الاشخاص العاملين على ظهر السفن المعادة لاي من الطرفين المتعاقدين ممن ليسوا من اعضاء الطاقم او من غير المشمولين في قائمة الطاقم ولكن مرتبطون بمهام متصلة بالخدمة او يعمل السفينة خلال رحلتها ومدرجين في قائمة خاتمة.

المادة الخامسة عشرة

١ - يجوز لمالكي السفن في كل من الطرفين المتعاقدين تعيين بحارة على ظهر السفينة التي تحمل علم احد الطرفين المتعاقدين ممن يحملون جنسية الطرف المتعاقد الاخر طبقا للتشريعات الوطنية للطرف الذي تحمل تلك السفينة علمه.

٢ - يتم الاتفاق على شروط عمل البحارة باتفاق بين مالكي السفن والبحارة وتدرج في عقود العمل، ويجوز اعتماد شروط العمل بواسطة اتفاقية جماعية موقعة بين اتحاد مالكي السفن في احد الطرفين المتعاقدين واتحاد البحارة او السلطة الرسمية للطرف المتعاقد الاخر.

٣ - في حالة قيام سفن تحمل علم احد الطرفين المتعاقدين بزيارة موانئ الطرف المتعاقد الاخر او تبحر في مياهه الإقليمية او الداخلية، فعلى ذلك الطرف المتعاقد تسهيل التحاق البحارة العاملين على تلك السفن وكذلك في حالة عودتهم الى بلادهم.

٤ - في حالة نشوء اية خلافات في تنفيذ عقود العمل تعتمد التشريعات والسلطة القانونية الخاصة بالطرف الذي تحمل السفينة علمه كأساس لتسوية الخلافات.

المادة السادسة عشرة

١ - اذا ارتكب أي عضو من اعضاء طاقم سفينة احد الطرفين المتعاقدين اية مخالفة على ظهر السفينة اثناء تواجدها ضمن المياه الإقليمية للطرف المتعاقد الاخر، لا تتخذ اية اجراءات قضائية من قبل سلطات ذلك الطرف الا بعد الحصول على موافقة الهيئة

هكذا من المصادق

الدبلوماسية او القنصلية للطرف المتعاقد الاول الا في الحالات التالية:

- أ - امتداد تهمات المخالفة المرتكبة الى اراضي الطرف المتعاقد الثاني أو
- ب - ان تكون المخالفة المرتكبة من النوع الذي يلحق الضرر بالنظام والسلامة العامة للطرف الثاني أو
- ج - ان تكون المقاضاة ضرورية لاحباط تجارة المخدرات (المواد المخدرة) أو
- د - ان يطلب ربان السفينة بمقاضاة مرتكب المخالفة أو
- هـ - ان تكون المخالفة المرتكبة ضد أي شخص غير اعضاء طاقم تلك السفينة.

٢ - اذا ارتكبت المخالفة على ظهر سفينة تحمل علم احد الطرفين المتعاقدين المارة عبر الحدود البحرية للطرف المتعاقد الاخر، تطبق احكام المادة ٢٧ من قانون البحار الصادر عن الامم المتحدة فيما يختص بالسلطة القانونية الجنائية.

أ - في حالة حدوث ما ورد في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة يتم اشعار الهيئة الدبلوماسية او القنصلية للطرف الذي تحمل السفينة علمه مسبقا قبل اتخاذ اية اجراءات من قبل سلطات الطرف المتعاقد الاخر.

ب - في الحالات الاضطرارية فان الاشعار المسبق المشار اليه اعلاه يمكن اصداره في الوقت الذي تتخذ فيه الاجراءات السابقة.

ج - لا تؤثر احكام الفقرة ١ من هذه المادة على حقوق سلطات الطرفين المتعاقدين في اجراء أي تحقيق أو تحريات وفقا لتشريعاتهما الوطنية.

٣ - يتخذ كل من الطرفين المتعاقدين عند ممارسة سلطاته القانونية والجزائية والمدنية والضبطية كافة الاجراءات لتجنب حجز سفينة الطرف المتعاقد الاخر. وفي حالة كون حجز السفينة على قدر كبير من الضرورة تتخذ فترة الحجز هذه لادنى مدة ممكنة أو السماح للسفينة بالانبحار في حالة تقديم الضمانات اللازمة.

المادة السابعة عشرة

لا تتقدم السلطات القضائية و / او الادارية لأي من الطرفين المتعاقدين برفع اية دعوى قضائية مدنية تتعلق بعقود عمل اعضاء طاقم سفينة الطرف المتعاقد الاخر ما لم يطلب منها ذلك من قبل الهيئة الدبلوماسية او القنصلية للبلد الذي تحمل السفينة علمه.

المادة الثامنة عشرة

١ - اذا تعرضت سفن احد الطرفين المتعاقدين للغرق او الجنوح او أي حادث اخر على ساحل الطرف المتعاقد الاخر، تمنح السفينة والحمولة معاملة مشابهة للمعاملة التي تلقاها السفن الوطنية وحمولاتها.

٢ - تمنح السفن وطواقمها وركابها وحمولاتها في أي وقت المساعدة والعون بنفس الدرجة التي تحصل عليها السفن الوطنية.

٣ - لا تخضع الحمولة والمواد التي تم تفرغها او التي جرى انقاذها من السفينة والمحددة في الفقرة ١ من هذه المادة لاية رسوم جمركية بشرط عدم تسليمها للاستعمال أو الاستهلاك في اراضي الطرف المتعاقد الاخر.

٤ - يتم تسليم السفينة الغارقة او الجائحة بالاضافة لاجزائها وحطامها وملحقاتها ودواتها وجبالها ومؤناتها والبضاعة التي تم انقاذها او التي تم بيعها. والوثائق التي تم العثور عليها على متن السفينة الجائحة او الغارقة او العائدة اليها إلى مالك السفينة أو ممتلكه عند المطالبة بها.

٥ - لا تؤثر احكام هذه المادة على حقوق احد الطرفين المتعاقدين أو المفوضين من قبلهما بطلب التعويض المناسب من الطرف المتعاقد الاخر أو من المفوضين من قبله لقاء أي

مكتبة
مكتبة
مكتبة

اجراء يتم اتخاذه لانقاذ السفينة او اية مساعدة مقدمة للسفينة والطاقم والركاب والبضاعة.

٦ - اية تعويضات تتم وفقا للمواثيق الدولية النافذة.

المادة التاسعة عشرة

لا تؤثر هذه الاتفاقية على حقوق والتزامات الطرفين المتعاقدين الناجمة عن المواثيق الدولية النافذة والمتصلة بالشؤون البحرية.

المادة العشرون

١ - تخضع للضرائب الأرباح الناتجة عن عمليات تشغيل وبيع السفن فقط في الطرف المتعاقد الذي سجلت فيه السفينة او تم توثيقها فيه.

٢ - تطبق أحكام الفترة ١ من هذه المادة على الأرباح المتأتية من المشاركة في تجلج او في اعمال تجارية مشتركة او في وكالة دولية عاملة.

٣ - يشمل ايراد تشغيل السفن الايراد المتأتي عن الاستخدام والصيانة وتاجير الحاويات (شاملا المقطورات والمعدات المتصلة بنقل الحاويات) ذات العلاقة بنقل البضائع والسلع دوليا.

المادة الواحدة والعشرون

١ - لتأمين تطبيق احكام هذه الاتفاقية ويهدف التشاور حول القضايا الرئيسية للعلاقات المتبادلة في مجال النقل البحري بشكل الطرفان المتعاقدان لجنة مشتركة تجمّع بناءا على طلب أي من الطرفين المتعاقدين.

ويحق للجنة تقديم توصيات الى السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين الى جانب عملها في الاشراف على تطبيق احكام هذه الاتفاقية.

٢ - يتم الاتفاق على الممثلين الذين تتألف منهم اللجنة المشتركة اعلاء بالاضافة الى المواضيع التي سيتم مناقشتها بالاتفاق بين السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين.

المادة الثانية والعشرون

كل خلاف يتعلق بتفسير او تطبيق احكام هذه الاتفاقية يتم تسويته عن طريق المفاوضات التي يتم تحديدها من خلال القنوات الدبلوماسية.

المادة الثالثة والعشرون

١ - تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة غير محددة.

٢ - يقوم كل طرف متعاقد باشعار الطرف المتعاقد الاخر في حال استكماله للاجراءات الداخلية المتعلقة بدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

هكذا من المصد

ان دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ يبدأ في اليوم الثلاثين من تاريخ تبادل اخر اشعار.
يحق لكل طرف متعاقد إلغاء الاتفاقية كتابة ، ويعتبر أي إلغاء ساري المفعول بعد
مرور اثني عشر شهرا من تاريخ اشعار الطرف المتعاقد الاخر.

وشهادة على ذلك، وقع المفوضون اذناه على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية في عمان في هذا اليوم الرابع من شهر تشرين اول لعام ١٩٩٦، بنسختين
اصليتين، باللغات العربية واليونانية والانجليزية، وتعتبر كافة النصوص متساوية الحجية وفي
الحالة وقوع خلاف في التفسير يؤخذ بالنص الانجليزي.

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وزير البحرية التجارية

وليد النفل

* قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١١/٣٠ الموافقة على بروتوكول التعاون
بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية في مجال الشباب والرياضة، والذي تم
التوقيع عليه في عمان خلال الفترة من ١٥-١٨/١١/١٩٩٦ بشكله التالي :-

بروتوكول التعاون في مجال الشباب والرياضة بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية

تأكيدا لعلاقات الاخوة بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية
ولتعزيز التعاون بين البلدين ، قام وفد قيادي من السلطة الوطنية الفلسطينية بزيارة الى المملكة
الاردنية الهاشمية وذلك خلال الفترة من ١١/١٥-١١/١٨/١٩٩٦ برئاسة د. احمد اليازجي /
وكيل وزارة الشباب والرياضة ، وعضوية :-

- ١- د. جمال المحيسن / الوكيل المساعد
 - ٢- المهندس اسامة نمير / مدير عام
 - ٣- السيد احمد عبد الكريم الحبح / مدير عام
وقد استقبلهم معالي النائب محمد داودية وزير الشباب ، وعقد الوفد عدة اجتماعات مع
الجانب الاردني برئاسة عطوفة السيد عصام عريضة / أمين عام وزارة الشباب وعضوية :-
 - ١- السيد فهد الجبالي / مدير الشؤون الرياضية
 - ٢- السيد ابراهيم قطيشات / مدير مركز اعداد القادة
 - ٣- الدكتور محمود قطام / مدير الشؤون الشبابية
 - ٤- السيد عبد الرحمن الغرموطي / مدير العلاقات العامة والاعلام
- وبعد تقييم سير الاتفاقيات السابقة أعرب الجانبان عن رغبتهما في توسيع وتفعيل هذه
اللقاءات وتم الاتفاق على مايلي :-

هكذا من المصد

المادة الأولى:

التنسيق والتعاون بين الوزارتين بكل ما يخدم المصلحة الوطنية العليا ويحقق الاهداف النبيلة التي يسعى اليها الجانبان في المجالات الشبابية والرياضية .

المادة الثانية:

تشجيع تبادل النشاطات والفود الرياضية وفرق الاندية الرياضية والثقافية بين القطرين الشقيقين .

المادة الثالثة:

تشجيع تبادل الوفود الشبابية على مختلف المستويات وخاصة في مجال الحركة الكشفية والارشادية والعمل التطوعي والمعسكرات الشبابية وتقديم الاقتراحات والاراء حولها .

المادة الرابعة:

تأكيدا للموقف الأردني القومي الداعم للقضية الفلسطينية متواضلا وزارة الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية تقديم الخبرات اللازمة لاستكمال البنية التحتية في حقل الشباب والرياضية .

المادة الخامسة:

تقدم وزارة الشباب الأردنية الدعم في مجال التأهيل والتدريب للكوادر الشبابية والرياضية الفلسطينية من خلال المركز الأولمبي الأردني لإعداد المدربين والقادة الشباب .

المادة السادسة:

التنسيق والتعاون بين الوفود الأردنية والفلسطينية في المؤتمرات واللقاءات العربية بما يعزز موقع البلدين الشقيقين عربيا ودوليا وإقليميا .

المادة السابعة:

التعاون بين الجانبين لتعزيز دور المرأة في النشاطات الشبابية والرياضية بما يضمن لها دورا متقدما .

المادة الثامنة:

التعاون المشترك في البرامج الخاصة بالطفولة التي تقع تحت مسؤولية وزارة الشباب الأردنية وخاصة ضمن مراكز الشباب والشابات .

المادة التاسعة:

تقوم لجنة فنية مشتركة من الجانبين بوضع برنامج تنفيذي وفق التوجيهات التي تم الاتفاق عليها .

المادة العاشرة:

تم التوقيع على هذا البروتوكول بالاحرف الاولى، ويصبح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ موافقة الجهات المعنية في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية .

عن المملكة الأردنية الهاشمية

لمين عام وزارة الشباب

عصام عريضة

عن السلطة الوطنية الفلسطينية

وكيل وزارة الشباب والرياضة

د. احمد الهاليسي

هكذا عند العمل

إعادة تشكيل مجلس تنظيم إقليم البترا

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧-١٢-١٩٩٦ الموافقة على إعادة تشكيل مجلس تنظيم إقليم البترا برئاسة معالي وزير السياحة والآثار ومضوية كل من :-
- ١ - مطوفة أمين عام وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
 - ٢ - مطوفة أمين عام وزارة السياحة والآثار .
 - ٣ - مطوفة مدير عام دائرة البيئة - المؤسسة العامة لحماية البيئة .
 - ٤ - مطوفة مدير عام دائرة الآثار العامة .
 - ٥ - مطوفة أمين عام سلطة المياه والجاري .
 - ٦ - مساعد أمين عام وزارة الأشغال العامة للطريق السيد عبد المجيد الكباريتي .
 - ٧ - مطوفة متصرف لواء وادي موسى .
 - ٨ - ممثل من وزارة التخطيط .
 - ٩ - ممثل من الجمعية الوطنية للحفاظ على البترا - (P. N. T.) .
 - ١٠ - سعادة رئيس بلدية وادي موسى .
 - ١١ - ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة يعينهم معالي وزير السياحة والآثار / رئيس مجلس تنظيم إقليم البترا .

- قرر مجلس الوزراء بالاستناد لاحكام المادة ١٨ من نظم رؤساء البلديات رقم ٤٥ - لسنة ١٩٨٢ الموافقة على تعليمات ملاوات الانتقال والسفر لرؤساء البلديات لسنة ١٩٩٦ - بشكلا التالي :-
- تعليمات ملاوات الانتقال والسفر لرؤساء البلديات لسنة ١٩٩٦
صادرة بالاستناد لاحكام المادة ١٨ - من نظم رؤساء البلديات
رقم ٤٥ - لسنة ١٩٨٢

- المادة ١ - تسمى هذه التعليمات - تعليمات ملاوات الانتقال والسفر لرؤساء البلديات لسنة ١٩٩٦ - ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات والمبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
الوزير :	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
الامين العام :	الامين العام للوزارة .
الرئيس :	رئيس مجلس البلدية او لجنة البلدية .

- المادة ٣ - تسري احكام هذه التعليمات على جميع البلديات في المملكة باستثناء امانة عمان الكبرى .

- المادة ٤ - ١ - لغايات تطبيق احكام هذه التعليمات تصنف البلديات وفق التصنيف الوارد في نظام الانتقال والسفر المعمول به وتطبق احكام التصنيف المنصوص عليها في هذا النظم على رؤساء البلديات بالشكل التالي :-

- المجموعة الاولى : وتشمل رؤساء بلديات مراكز المحافظات .
المجموعة الثانية : وتشمل رؤساء البلديات الاخرى .
- ب - تصرف من صندوق البلدية المعنية الملاوات نفسها المنصوص عليها للمجموعة المتأهلة لها في نظام الانتقال والسفر المعمول به ويتم صرفها بقرار من الوزير بناء على تنسيب الامين العام .

- ج - تراعى في صرف الملاوات الاسس والقواعد المنصوص عليها في نظام الانتقال والسفر المعمول به والقرارات التي يصدرها مجلس الوزراء بهذا الشأن على موظفي الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية التابعة للحكومة .

هذا من المصادق

إجراءات الحصول على رخصة حيازة سلاح ناري

تمشيا مع احكام المادة (٣) من قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته وبمقتضى المادة (٢) من نظام الاسلحة النارية رقم (١) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته تتبع الاجراءات التالية في الحصول على رخصة حيازة سلاح ناري :-

اولا : يتقدم صاحب الشأن بطلب ترخيص لحيازة سلاح ناري حملا او اقتناء لوزير الداخلية وفق النموذج المخصص لذلك نموذج رقم (١) .

ثانيا : يرفق مع الطلب المذكور شهادة عدم محكوميه وشهادة قيد ولادة خاصيتين بالمقدم صادرتين عن الجهات الرسمية المختصة .

ثالثا : يحال الطلب المشار اليه لمديريات المخابرات العامة والتحقيقات والبحث الجنائي والامن الوقائي لبيان فيما اذا كانت هناك اية موانع امنيه تحول دون اجابة طلب المتقدم و/او اية السبقيات جرمية له .

رابعا : تؤخذ بصمات المتقدم من قبل الجهات الامنية المختصة ويتم اشعار وزارة الداخلية بذلك خطيا .

خامسا : على ضوء الاجابات الواردة من المديريات المذكورة في البند الثالث يتم قبول او رفض طلب المتقدم وفي حالة قبول الطلب يتم منح الشخص المتقدم الترخيص القانوني لحيازة سلاح ناري حملا او اقتناء من قبل وزير الداخلية وفق احكام المادة (٢) من نظام الاسلحة النارية رقم (١) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته وتعطى له رخصة حيازة سلاح ناري وفق النموذج المعد لذلك رقم (٢)

د . عوض خليفات

وزير الداخلية

نموذج رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج طلب ترخيص حيازة سلاح ناري

معالي وزير الداخلية الاكرم

ارجو التكرم بالموافقة على منحي رخصة اقتناء / حمل سلاح ناري .

نوع	رقم	عبار	صنع
المستدعي (الاسم من اربع مقاطع)			
اسم الام :			مكان الولادة وتاريخها :
الجنسية :			البلدة الاصلية :
المهنة :			الحالة الاجتماعية :
التحصيل العلمي :			الديانة :
مكان الإقامة :			العنوان الحالي :
وثيقة اثبات الشخصية :			مقاعد :
الرقم الوطني :			عسكري :
رقم الوثيقة :			مدني :
تاريخ صدورهما :			الرقم العسكري :
رقم الهاتف :			الرتبة :
			الحزب وحده خدم بها :

والقبول الاحترام

توقيع المستدعي

هكذا عند المصادقة

تمتدح رقم (١)

صورة صاحب الرخصة

رقم الرخصة :

رخصة حوزة سلاح ناري
مصدرة من وزير الداخلية بمقتضى المادة (٣)
من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (٣٠)
لسنة ١٩٥٢ ونصته بمقتضى المادة (٣) من نظام
الأسلحة النارية رقم (١) لسنة ١٩٥٣ ونصته

هذه الرخصة قديمة

ذات طائفة

وزير الداخلية

اسم صاحب الرخصة وحوزه	نوع السلاح	رقم السلاح	تاريخ الصعود	تاريخ الانتهاء	صفة الرخصة : محل / اقامة

ملاحظة :
(١) هذه الرخصة شخصية ولا تستعمل الا من قبل الشخص الذي صدرت باسمه ويقتضى حيازة بطاقة
الشخص الطبيعي الذي صدرت باسمه او رقبته الشخصية الاحتياطية للشخص الطبيعي

(أبعد (١) فترة (١) من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٢ ونصته)
(٢) الوزير الداخلية ان يرفض منح الرخصة في ان يستجيب احد شروطها دون اذن من الوزير

امر الغاء تفويض

صادر عن وزير الداخلية

استناداً لأحكام نظام الأسلحة النارية رقم (١) لسنة ١٩٥٣

نظراً لكون متطلبات اعطاء التفويض لقادة المناطق في المملكة الاردنية الهاشمية بصفقتها
في حينه والمتعلقة باصدار الترخيص المنصوص عليه في الفقرة (٦) من المادة (٤) من قانون
الاسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ والصادر عن وزير الداخلية بموجب الامر
المنشور في الجريدة الرسمية العدد رقم (١٨٩٢) صفحته (٢٢٧٣) تاريخ ١٢/٢٥/١٩٦٥ ، قد
زالت ولم تعد قائمة وذلك بصدر قرار الحكومة الاردنية بفك علاقه القانونيه والاداريه مع
الصفه الغريبه وصدر نظام التقسيمات الاداريه الحديث رقم (٣١) لسنة ١٩٩٥ .
قرر واستنادا للصلاحيات الممنوحة لي وفق احكام نظام الاسلحة النارية رقم (١) لسنة
١٩٥٣ وتعديلاته الغاء التفويض المذكور واعتباره كأنه لم يكن ونشر هذا الامر في الجريدة
الرسمية ، واعتباره نافذاً من تاريخ النشر .

د. عوض خليفات

وزير الداخلية

هكذا منه الاصل

- تعليمات معدلة لتعليمات تنظيم أعمال
 المأذونين الشرعيين. رقم ١ - لسنة ١٩٩٠ الصادرة بمقتضى الفقرة (هـ)
 من المادة ١٧ - من قانون الأحوال الشخصية رقم ٦١ - لسنة ١٩٧٦
 المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات تنظيم أعمال المأذونين الشرعيين لسنة ١٩٩٧) ويعمل بها اعتباراً من ١-١-١٩٩٧ م .
- المادة ٢ - تعديل عبارة - قانون الأحوال الشخصية المؤقت رقم ٦١ - لسنة ١٩٧٦ المعمول به - الواردة في المادة ٢ - من التعليمات المشار إليها أعلاه الى العبارة التالية :
 - قانون الأحوال الشخصية رقم ٦١ - لسنة ١٩٧٦ المعمول به - .
- المادة ٣ - تعدل الفقرة ١ - من المادة ٣ - من التعليمات المشار إليها أعلاه بحيث تصبح الفقرة كما يلي :
 - ان لا يقل عمره عن اثنين وعشرين سنة شمسية - .
- المادة ٤ - تعدل الفقرة ١ - من المادة ٣ - من التعليمات المشار إليها أعلاه بحيث تصبح الفقرة كما يلي :
 - اذا اكمل الخامسة والستين من عمره بالحساب الشمسي - .

فانضى التفضية

عز الدين الخطيب التميمي

- تصحيح خطأ -

- وقع خطأ مطبعي في تعديل البند ١٤ - من تعليمات تطبيق نظام التأمين الصحي المدني المنشور على الصفحة ٣٤٨٩ من مدالجريدة الرسمية رقم ١٥٩ الصادر بتاريخ ١٦-١-١٩٩٦ حيث ورد فيه : ويستولى منه الرسم المقرر للطبيب العام الخ . خطأ .
 والصواب هو :
 ويستولى الرسم المقرر للطبيب العام الخ .

مكتبة من المجلد